ومن الحَسَن البيّـِنِ في ذلكَ قولُ المتنبي - الوافر - : .

(وما عَفَت الرّـِياحُ لَهُ مَحَلاّ ً ... عَفاهُ مَنْ حَدا بِهِمُ وَساقا) .

لمّـَا نَفَى أن يكونَ الذي يُرى به منَ الدّـُروسِ والعَفاءِ منَ الرياحِ . وأن تكونَ التي فعلتْ ذلك وكان في العادةِ إذا نُفِيَ الفعلُ الموجودُ الحاصلُ عن واحدٍ فقيلَ : لم يفعلْه فلانٌ أن يقالَ : فمَنْ فعلَه قدّـَر كأنّـَ قائلاً قال : قد زعمتَ أنّـَ الرياحَ لم تَعْفُ له مَحلاً فما عفاه إذاً فقالَ مجيباً له : عفاهُ مَنْ حَدا بِهم وساقا .

ومثلُه قولُ الوليدِ بنِ يزيدَ من الهزج : .

(عَرفْتُ المَنْزلَ الخالي ... عَفا مِنَ بَعْدِ أحَوْالِ) .

(عَفاهُ كُلّـُ حَنّـَانٍ ... عَسُوفِ الوَبْلِ هَطّالِ) .

لما قالَ : " عفا من بعدِ أحوالِ " قَدّـَرَ كأنّه قيلَ له : فما عفاهُ فقالَ : عفاه كلّـُ حنّـَان .

واعلمْ أن السؤالَ إِذا كانَ ظاهراً مذكوراً في مثلِ هذا كان الأكثرُ أنْ لا يُذكرَ الفعلُ في الجوابِ ويُقْتَصرَ على الاسمِ وحدهَ . فأمّا مع الإِضمار فلا يجوزُ إلاّـَ أن يُذْكرَ الفعلُ . تفسيرُ هذا أنه يجوز لك إِذا قيلَ : إنْ كانتِ الرياحُ لم تَعْفُه فما عفاهُ أن تقولَ : " مَنْ حَدا بهم وسَاقا " ولا تقولَ : عفاهُ مَن حدا . كما تقولُ في جوابِ من يقولُ : مَنْ فعلَ هذا زيدٌ . ولا يجبُ أن تقولَ : فعلَه زيدٌ . وأمّا إذا لم يكنِ السّـُؤالُ مذكوراً كالذي عليه البيتُ فإِنّـَه لا يجوزُ أن يُتْرَكَ ذكرُ الفعلِ . فلو قلتَ مثلاً : وما عفتِ الرياحُ له محلاّ ً مَنْ حدا بهم وسَاقا تزعُم أنك أردتَ " عفاهُ مَنْ حدا بهم " ثم تركتَ ذكرَ الفعلِ أَحَلْتَ لأنه إنّـَما يجوزُ تركُه حيثُ يكونُ السؤالُ مذكوراً لأَن ذكرَه فيه يدلّـُ على إرادتِه في الجوابِ فإِذا لم يُؤْتَ بالسّـُؤالِ لم يكن إلى العلم بهِ سبيلٌ فاعرفْ ذلك .

واعلم أنّـَ الذي تراهُ في التنزيلِ من لفظِ " قال " مَفصولاً غيرَ معطوف هذا هو التقديرُ